

محضر

اجتماع لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

بتاريخ 26 نوفمبر 2018

الدورة النيابية الخامسة

جلسة عدد 6

• تاريخ الاجتماع: 26 نوفمبر 2018 (حصّة صباحية)

• جدول الأعمال:

الاستماع إلى وزيرة التكوين المهني والتشغيل حول الباب السابع والعشرون من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 المتعلق بوزارة التكوين المهني والتشغيل .

• الحضور:

الحاضرون: (14) - المعتذرون: (0) - المتغيّبون: (5)

رفع الجلسة : (13.15)

افتتاح الجلسة : (10.00)

•مداولات اللجنة

اجتمعت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بتاريخ 26 نوفمبر 2018 للإستماع إلى السيدة وزيرة التكوين المهني والتشغيل حول مشروع الميزانية المقترحة لسنة 2019 حيث بينت أن محاور وأهداف عمل الوزارة في الميزانية المقترحة لسنة 2019 تقوم على تحسين جودة التكوين المهني وضمان ملائمة كفاءات الخريجين مع حاجيات سوق الشغل والنسيج الاقتصادي وإرساء شراكة وثيقة بين مراكز التكوين وقطاع الإنتاج بهدف الترفيع من نسب إدماج خريجي التكوين المهني .

وستعمل الوزارة في هذا الإطار على :

- تهيئة وبناء فضاءات التكوين والتدريب المهني:بتكلفة 14 م د
- التكوين المستمر والترقية المهنية :بتكلفة 7,1 م د
- تنفيذ خطة إصلاح التكوين المهني :بتكلفة 2 م د
- منحة المتكويين:بتكلفة 5,4 م د
- دراسات لتطوير التكوين المهني السياحي :بتكلفة 1 م د
- صك التكوين المهني بتكلفة 1 م د
- نفقات التسيير لفائدة الوكالة التونسية للتكوين المهني (أشغال صيانة...):بتكلفة 9,5 م د

كما سيتواصل تنفيذ محاور خطة إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني من خلال :

- تطوير هندسة التكوين والمناهج التكوينية
- تكوين المكوّنين وإطارات التكوين في المجال التقني والبيداغوجي
- الترفيع في عدد المتكويين لسنة 2019 إلى 59000 منتفع مقابل 55800 سنة 2018.
- تكوين 1200 من المكوّنين وإطارات التكوين سنة 2019.
- الترفيع في طاقة الإيواء بالمبيلات وتطوير المسائل المتعلقة بالإقامة والاعاشة والنقل الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية.
- الترفيع في عدد المنتفعين بمنحة التكوين إلى 15% سنة 2019 مقابل 10% سنة 2018

- وضع منظومة إعلامية متكاملة لمتابعة المتكوّنين خلال المراحل التكوينية وبعد مرحلة التخرّج من مراكز التكوين للمساعدة على اختيار مشروع مهني.

- إحداث سلك جديد للإحاطة بالمتكّوين والعلاقة بالمحيط والمؤسسات.

- إحداث وحدات دعم التكوين والتشغيلية بالجامعات المهنية القطاعية

- إحداث ديوان خدمات التكوين المهني .

- تنظيم وسير مراكز التكوين المهني بصورة تشاركية مع المنظمات المهنية

أما بخصوص برنامج التشغيل فستعمل الوزارة على المساهمة في التقليل من البطالة عبر تصويب تدخّلات البرامج النشيطة للتشغيل لتتلاءم مع متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد

وقد تمحورت تدخلات البرامج النشيطة للتشغيل حول أهم البرامج التالية :

- عقد الكرامة 146 م د
- تمويل المشاريع الصغرى والقروض الصغيرة : 70 م د
- جيل جديد من الباعثين : 25 م د
- دعم المبادرات في المجالات الرقمية : 8,5 م د
- مبادرات محلية في نطاق التعاقد مع الجهات : 3 م د
- تربيصات الاعداد للحياة المهنية : 95 م د
- الخدمة المدنية التطوعية : 45 م د
- عقد التأهيل والإدماج المهني : 35 م د

ومن جهة أخرى بينت السيدة الوزيرة أن برنامج المبادرة الخاصة يهدف إلى :

- ضمان التكامل والتناغم بين البرامج وآليات المرافقة والتمويل والنفوذ إلى السوق من جهة وإضفاء مزيد من النجاعة على تدخلات الدولة من جهة أخرى بما يدعم مجال المبادرة الخاصة.

وقد بلغ عدد المصادقات لتمويل المشاريع عبر تدخلات البنك التونسي للتضامن 8972 بمبلغ يُقدَّر بـ 118611 م د موفى أكتوبر 2018 مقابل 10659 موفى أكتوبر 2017 بمبلغ جملي يُقدَّر بـ 136617 م د.

وتم تخصيص مبلغ قدرة 95 مليون دينار كميزانية لبرنامج المبادرة الخاصة خلال سنة 2019

كما تمّ إعداد مخطط تنفيذي لتجسيم محاور الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة.

وقد أبرزت السيدة الوزيرة المحاور الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة المتمثلة في :

1. تنمية ثقافة المبادرة.
2. تحديد مسار مرافقة متكاملة لفائدة الباعثين الشبان.
3. تيسير النفاذ إلى مصادر التمويل.
4. تيسير النفاذ إلى السوق.
5. تبسيط الإجراءات الإدارية.
6. حوكمة العمل التشاركي بين مختلف المتدخلين.
7. محور تنمية ثقافة المبادرة

وفيما يتعلق بحوكمة العمل التشاركي بين مختلف المتدخلين فقد أكدت أنه يتم العمل على :

- استصدار مشروع قانون ينظّم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي تمّ إعداده بصفة تشاركية مع الهياكل العمومية والشركاء الاجتماعيين وهياكل المجتمع المدني.
- إعداد منصة رقمية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتشبيك مختلف المتدخلين في المجال.
- انهاء إعداد مشروع قانون حول نظام المبادر الذاتي بصفة تشاركية مع الهياكل العمومية وهياكل المجتمع المدني.

ولدى تفاعل السيدات والسادة النواب مع العرض المقدم للميزانية المقترحة تمحورت تدخلاتهم أساسا حول :

- ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة بتحفيز الشباب والعائلات للإقبال على التكوين المهني،
- ضرورة القيام ببحث اجتماعي حول المنقطعين عن الدراسة وخاصة في القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وهي مناطق تعرف تأخرا في العودة المدرسية
- غياب التنسيق في مجال تدخل وزارات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وهو ما يستدعي إيجاد آلية للربط بين المنظومات الثلاثة.
- مدى وجود صعوبات مالية بخصوص خطة إصلاح منظومة التكوين المهني
- ضرورة انفتاح مراكز التكوين المهني على المؤسسات الاقتصادية وتنظيم زيارات ميدانية مستمرة
- دعوة الوزارة إلى دعم التنشيط الشبابي للمتكوّن
- إيلاء العناية اللازمة لمشكلة المنقطعين مبكرا عن الدراسة .
- التساؤل حول تعطل المركز القطاعي للجبس والطاقة بتطاوين
- ضرورة ضمّ جميع المتدخلين العموميين في مجال التكوين المهني تحت الإشراف المباشر للوزارة
- التساؤل حول مراكز الفتاة الريفية ومركز التكوين ببني خداش
- طاقة الاستفادة الضعيفة بمركز اللحام بالفجا
- التساؤل حول مدى تقدم إنجاز مشاريع التكوين المهني
- التساؤل حول مدى التنسيق بين الوزارة والمندوبيات الجهوية للتكوين المهني والتشغيل
- التساؤل حول أسباب تأخر الإعلان عن نتائج تشخيص الاستراتيجية الوطنية للتشغيل
- ضرورة تكوين مستشاري التشغيل في تقنيات التواصل واستقبال المواطن
- ضرورة الاستثمار في الشباب وتمكين الشباب من التمكن من اللغات خاصة اللغة الانكليزية لتيسير توظيفهم في الخارج وخاصة منها دول الخليج
- ضرورة العمل على تطوير مجال التوظيف بالخارج وتطوير الفرص المتاحة كآليات التمويل من الخارج
- العمل على مجابهة عمل الشركات الوهمية التي تقوم بالتوظيف بالخارج
- التساؤل حول مآل 5000 عرض شغل بدولة قطر
- ضرورة مراجعة برامج التشغيل خاصة وأنها كانت ومازالت مسكنات لأزمة البطالة لغياب النجاعة وإخراج أصحاب الشهادات العليا من دائرة البطالة

ولدى إجابتهما على تساؤلات السيدات والسادة النواب بينت السيدة وزيرة التكوين المهني والتشغيل أن الوزارة تعمل على مزيد تحفيز الشباب للإقبال على التكوين المهني حيث تم الترفيع في عدد الاختصاصات المعنية بمنحة تكوين شهرية قدرها 60 دينارا التكوين في 255 اختصاص في مجالات الفلاحة و البناء والأشغال العمومية وتوابعه والإكساء والنسيج و الجلود والأحذية والسياحة والفندقة و الحرف الفنية والتقليدية.

وقد وضعت الوكالة التونسية للتكوين المهني برنامج اتصالي وتحسيبي للتعريف بالمراكز والاختصاصات المتوفرة حملة «أنا اخترت» بوسائل الاعلام السمعية والبصرية وعلى صفحات التواصل الاجتماعي بداية من شهر جويلية 2018. وتركّز هذه الحملة بالأساس على الجهات والمناطق الداخلية لتسهيل وصول المعلومة للمواطنين.

وأفادت السيدة الوزيرة بأنّ الوزارة قد تولّت انجاز دراسة سنة 2016 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية شملت جميع الجهات والتي على ضوء نتائجها تمّ إدراج مشروع يتعلّق بالإحاطة بهذه الفئة حيث سيتم تركيز مراحل تحضيرية بمراكز التكوين المهني بكلّ من القيروان وسيدي بوزيد والقصرين والتي تعرف أعلى نسب إنقطاع عن الدراسة.

وأشارت إلى أنه تم إحداث لجنة مشتركة سنة 2013 تضم ممثلين عن وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتنسيق مشاريع إصلاح منظومات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي لضمان التكامل بين المنظومات ولتنسيق البرامج والملفات المشتركة بين الوزارات.

كما تم تكوين فريق عمل مشترك لإعداد تصور حول إحداث هيئة وطنية قارة لإعداد الموارد البشرية وتنميتها تحت إشراف رئاسة الحكومة تتمثل مهمتها الرئيسية في وضع الرؤى والتصورات الإستراتيجية والسياسات الكبرى في مجال إعداد الموارد البشرية وتنميتها في انسجام مع الخيارات الوطنية وخاصة في مجالات التشغيل والإستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبينت السيدة الوزيرة أن الوزارة انطلقت منذ بداية سنة 2016 في تنفيذ الخطة الجديدة لإصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني والتي تدعم المكاسب المحققة من الإصلاحات السابقة ودعمها في اتجاه مأسستها ومعالجة النقائص لرفع التحديات الداخلية والخارجية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. وتمتد خطة الإصلاح على مدى خمس سنوات 2016-2020. وقد تم رصد الإعتمادات الضرورية لتنفيذ مشاريع الإصلاح .

وحول ضرورة انفتاح مراكز التكوين أكدت السيدة الوزيرة أن المؤسسة الاقتصادية هي شريك مهم في التكوين المهني عبر نمط التكوين بالتداول وسيتواصل طيلة سنة 2019 العمل على مزيد انفتاح المراكز على محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي عبر تطوير الشراكة مع مختلف القطاعات.

وحول التكوين بمقابل ذكرت السيدة وزيرة التكوين المهني والتشغيل أن مراكز التكوين المهني تؤمن التكوين المستمر لفائدة المؤسسات الاقتصادية بالتعاون مع المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية.

وبخصوص دعوة الوزارة إلى دعم التنشيط الشبابي للمتكون أفادت السيدة الوزيرة أن الوكالة التونسية للتكوين المهني تولت تطوير الحياة الجماعية داخل مراكز التكوين المهني عبر إحداث نوادي في مختلف المجالات الشبابية والثقافية والرياضية.

وإنطلقت الوكالة بداية من سنة 2015 في تنظيم المهرجان الوطني الثقافي والرياضي تتويجا للمجهودات الثقافية والرياضية لشباب التكوين المهني خلال كامل السنة التكوينية.

وفي إطار تفعيل القانون المتعلق بإجبارية التكوين المهني وتنفيذ خطة إصلاح التكوين المهني أكدت السيدة وزيرة التكوين المهني والتشغيل أنه تم إدراج مشروع يهدف إلى الإعتناء بفئة الشباب المنقطعين مبكرا عن الدراسة (والبالغة أعمارهم بين 14-16 سنة) والذين لا تتوفر فيهم شروط الإلتحاق بمسالك التكوين المهني من متابعة مراحل تكوين تحضيرية تؤهلهم للإلتحاق بالمرحلة الأولى للتكوين المهني أو الاندماج في الوسط المهني في إطار عقود للتدريب المهني. وسيتم ، في مرحلة أولى، تركيز مراحل تحضيرية بمراكز التكوين المهني التابعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني بثلاث جهات وهي القصرين وسيدي بوزيد والقيروان بداية من دورة فيفري 2019.

وفيما يتعلق بتعطّل المركز القطاعي للجبس بتطاوين بينت السيدة الوزيرة النقاط التالية :

- تم ترسيم المشروع في ميزانية سنة 2012.
- اندراج المشروع في إطار التعاون مع الصندوق السعودي للتنمية.
- شهد تنفيذ المشروع إشكاليات تتعلق أساسا بالرصيد العقاري وبتحديد إختصاصات التكوين المزمع تركيزها بالمركز.

وسيتّم تدشين المركز خلال انطلاق الدورة التكوينية سبتمبر 2021.

وحول مركز الفتاة الريفية ببني خداش أوضحت السيدة الوزيرة أنه :

- تم إدراج المشروع في ميزانية سنة 2012 وانطلقت مصالح الوزارة في إنجاز الدراسات الهندسية والمعمارية سيما أن العقار متوفر وعلى ملك الوكالة التونسية للتكوين المهني ويمسح 4 هكتار بمنطقة الدخيلة وهي أرض مسيجة ومزودة بالماء والكهرباء منذ 1998.
- رفض جزء من المجتمع المدني بالجهة إنجاز المشروع على هذا العقار واقترح انجازه في موقع آخر.
- اقترحت الجهة قطعة أرض أخرى تبعد 4 كلم على مدينة بني خداش وتم إبرام عقد الشراء وتسجيله بتاريخ نوفمبر 2016 وتوجيهه لأملاك الدولة.
- عارض جزء آخر من المجتمع المدني فكرة إنجاز المشروع على هذه القطعة
- راسل السيد والي مدينين السيد المدير العام للوكالة التونسية للتكوين المهني بتاريخ 13 سبتمبر 2017 وأعلمه بتمسك المجتمع المدني بإنجاز المشروع بمنطقة بني خداش واستغلال الأرض الدولية المتبرع بها من طرف مجلس التصرف بالمحاضرة.
- تم اختيار مجمع الدراسات وتم الانطلاق في إنجاز الدراسات الهندسية في 01 مارس 2018
- وبخصوص مركز اللحام بالفجا تطرقت السيدة الوزيرة إلى المشكل العام بخصوص الإنتدابات في القطاع العام مشيرة إلى أنه تم طلب ترخيص استثنائي للوكالة للقيام بالانتدابات الضرورية لحسن استغلال المشاريع الجديدة بعد إعادة توظيف الموارد البشرية ، كما تم اقتراح قطعة أرض في منطقة بوغرارة من طرف الجهة. وإن الوزارة في مرحلة تسوية الوضعية العقارية في انتظار ترسيم المشروع واعداد ملف مكوناته .
- وذكرت السيدة الوزيرة من جهة أخرى أنه تم احداث لجنة جهوية برئاسة السيد المدير الجهوي لمتابعة مشاريع التكوين المهني بالجهات وتضم هذه اللجنة كافة الاطراف المتدخلة في قطاع التكوين المهني. وتعد هذه اللجنة جلساتها بصفة دورية لمتابعة تقدم انجاز المشاريع واقترح الحلول لتجاوز الإشكاليات.
- وبينت أن سبب تأخر الإنتهاء من اعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل مرده الإعتماد على التمشي التشاركي إذ أن هذا التمشي يستدعي تنسيقا مكثفا مع مختلف الأطراف المعنية من وزارات وأطراف إجتماعية مما يتطلب تمديدا في الأجال المبرمجة .
- وتقوم مصالح التشغيل بالمتابعة الدقيقة لمختلف المنتفعين بالبرامج والتأكد من نسب الإدماج . وقد تمت برمجة دورات تكوينية لفائدة مستشاري التشغيل خلال سنة 2019 في المهارات الحياتية واللغة الانكليزية وتقنيات الاتصال والعلاقة مع المؤسسات.

وقد عملت الوزارة على سن قوانين وتشريعات بهدف إحداث آليات تعنى بتأهيل طالبي الشغل استجابة لحاجيات مؤسسات أو قطاعات إقتصادية بالخارج على غرار برنامج فرصتي والتكوين التكميلي من خلال تدخلات البرامج النشيطة للتشغيل لتأمين عمليات تأهيل خصوصية لفائدة مختلف أصناف طالبي الشغل المسجلين بمكاتب التشغيل والعمل المستقل للإستجابة لحاجيات مؤسسات أو قطاعات إقتصادية بالخارج وإكسابهم المهارات المطلوبة للاستجابة لفرص التشغيل المتاحة.

وتعمل الوزارة من منطلق تخفيف الضغط على سوق الشغل الوطنية والحد من تفاقم ظاهرة البطالة على استغلال أوسع للإمكانيات المتاحة لتشغيل طالبي الشغل بالخارج وذلك بالتعاون مع مختلف الشركاء والمتدخلين الوطنيين والدوليين وقد عملت في هذا الإطار على اعتماد تمثلي يقوم على الاستكشاف الميداني لفرص التشغيل بالخارج من خلال خوض تجربة إحداث تمثليات بعيد البلدان الشقيقة والصديقة بهدف استشراف حاجياتها الحينية والمستقبلية للموارد البشرية والمساهمة في تصويب تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر صوب إعداد وتأهيل طالبي الشغل والمتكويين بما يتماشى ومتطلبات العمل بالخارج.

وذكرت السيدة الوزيرة أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع المصالح الميدانية الراجعة لها بالنظر في مجال مجابهة عمل الشركات الوهمية للتوظيف بالخارج على تكثيف الإعلام وتحسيس طالبي الشغل حول وجوب توفر الوثائق الثبوتية التي تفيد هوية المشغل وطبيعة العلاقة التعاقدية وبضرورة اتباع مسالك التوظيف السليم التي تحتم المرور عبر قنوات الجهات الرسمية بما يمكن من قطع الطريق أمام كل مظاهر التحيل والمتاجرة بعروض الشغل الوهمية.

كما تعمل في إطار نشاطها المتعلق بمتابعة مؤسسات التوظيف بالخارج المرخص لها على تحيين قائمة هياكل التوظيف ووضعها على ذمة العموم بما يسمح بتكثيف الإعلام بشأنها لدى طالبي الشغل الراغبين في العمل بالخارج،

كما بينت أن الوزارة بصدد مراجعة الإطار التشريعي المنظم لعمل الوسطاء أو مكاتب التوظيف بالخارج وذلك من خلال تنقيح الأوامر المتعلقة بإحداثها في اتجاه تدعيم دور الرقابة على هذا النشاط بصفة عامة وتجريم عمليات التحيل أين كان مصدرها والتنسيق مع الجهات المعنية لتضمين هذه العقوبات بالمجلة الجزائية وقد تمّ للغرض إعداد مشروع قانون لتنظيم مجال تدخّل مكاتب التوظيف .

من جهة أخرى أوضحت السيدة وزيرة التكوين المهني والتشغيل أن الوزارة شرعت في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة مع وزارة العمل القطرية في أفريل 2018 والتي تحصلت بمقتضاها تونس على 5 آلاف تأشيرة عمل إضافية على تنفيذ استراتيجية عمل تهدف إلى تحويل هذه التأشيرات إلى فرص عمل فعلية لفائدة التونسيين العاطلين عن العمل سواء منهم المسجلين بمصالح التشغيل الميدانية بتونس أو لدى تمثيليتها بالدوحة.

وأكدت السيدة الوزيرة في ختام ردها على تساؤلات السيدات والسادة النواب أن الوزارة تعمل على مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل وذلك من خلال مراجعة أحكام الأمر المنظم لبرامج الصندوق الوطني للتشغيل ووضع استراتيجية وطنية للتشغيل تأخذ بعين الاعتبار لخصوصية الجهات والفئات بما يضمن الاستجابة لحاجيات المؤسسات.

وإن الوزارة انطلقت في وضع استراتيجية وطنية للمبادرة الخاصة بهدف ضمان التكامل والتناغم بين البرامج وآليات المرافقة والتمويل والنفذ إلى السوق من جهة وإضفاء مزيد من النجاحة على تدخلات الدولة من جهة أخرى بما يدعم مجال المبادرة الخاصة.

وتتمثل محاور الاستراتيجية في :

- تنمية ثقافة المبادرة.
- تحديد مسار مرافقة متكاملة لفائدة الباعثين الشبان.
- تيسير النفاذ إلى مصادر التمويل.
- تيسير النفاذ إلى السوق.

- تبسيط الإجراءات الإدارية.

- حوكمة العمل التشاركي بين مختلف المتدخلين.

وفي هذا الإطار بينت السيدة الوزيرة أنه تم إعداد مخطط تنفيذي يتضمن 05 برامج كبرى بغرض تجسيم مختلف هذه المحاور ومن بين البرامج المتعلقة بتبسيط الإجراءات:

✓ خفض الإجراءات الإدارية المتعلقة بإحداث المؤسسات من 9 إلى 4 إجراءات.

✓ خفض أجل احداث المؤسسات من 11 يوم إلى 7 أيام.

✓ وضع منظومة متابعة وتقييم للخدمات المقدمة لفائدة المبادرين

هذا بالإضافة إلى العمل على وضع مسار متكامل للمرافقة قبل وخلال وبعد إحداث المشروع عبر تطوير مكونات المرافقة والمتمثلة في المرافقة، التمويل، الضمان (garantie): عبر برامج الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وتطوير تدخلات اعتماد الانطلاق.

وبخصوص مشاريع القوانين ، أعلنت السيدة الوزيرة أن الوزارة استكملت إعداد كل من مشروع القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني و مشروع القانون المتعلق بتنظيم التوظيف بالخارج وسيتم إحالتهما إلى مجلس نواب الشعب حال عرضهما على انظار مجلس الوزراء للمصادقة.

هذا وقد تعهدت السيدة الوزيرة بإفادة اللجنة بأجوبة كتابية تفصيلية بخصوص جملة الأسئلة المطروحة . وقد وردت هذه الأجوبة بتاريخ 30 نوفمبر 2013 وتم تضمين ملخصات منها بالتقرير المعروض على اللجنة .

وصادقت اللجنة على الباب السابع والعشرون من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 المتعلق بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل وعلى التقرير المعروض بأغلبية أعضائها الحاضرين في جلستها المنعقدة بتاريخ 30 نوفمبر 2018 .

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة

لخضر بلهوشات

هيكل بلقاسم